



نهج استراتيجي حيال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

تقرير من الأمانة

١- قرر المجلس التنفيذي، في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة، وضع بند في جدول أعمال جمعية الصحة العالمية الثانية والستين بعنوان "نهج استراتيجي حيال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية".^١ ويلخص هذا التقرير مسألة أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل صون صحة الإنسان ويعطي أحدث المعلومات عن تنفيذ النهج الاستراتيجي من زاوية القطاع الصحي بما في ذلك الفرص الأخرى السانحة لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لصون صحة الإنسان

٢- يرتبط أكثر من ٢٥٪ من عبء المرض على الصعيد العالمي بعوامل بيئية من بينها حالات التعرض للمواد الكيميائية. ومن الأمثلة، في هذا الصدد، أن هناك حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ طفل ممن يتأثرون، كل عام، من حالات التعرض للرصاص بما يؤدي إلى انخفاض نسب حاصل الذكاء لديهم. وتحدث أعلى مستويات التعرض، وبشكل مهيم، لدى أطفال البلدان النامية. وعلى صعيد العالم تستأثر حالات التعرض للرصاص بنسبة ٢٪ من عبء المرض الناجم عن إقفار القلب ونسبة ٣٪ من العبء الناجم عن الأمراض المخية الوعائية. ويظل التنقيب عن الذهب بطرق حرفية غير صناعية في البلدان النامية سبباً هاماً من أسباب التعرض للزئبق في حين تظل المعدات الطبية التي تحتوي على الزئبق مثل مقاييس درجات الحرارة ومقاييس ضغط الدم الشرياني مصادر دائمة من مصادر التعرض سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. ويعزى حوالي ٩٪ من عبء المرض العالمي الناجم عن سرطان الرئة إلى المهنة الممارسة و ٥٪ إلى تلوث الهواء خارج البيت. ويحدث سرطان الرئة وورم المتوسطة نتيجة التعرض للحريز الصخري (الأسبستوس) الذي مازال مستخدماً في بعض البلدان. ويودي التسمم غير المتعمد بحوالي ٣٥٥ ٠٠٠ نسمة كل عام. وحالات التسمم هذه، التي يحدث ثلثها في البلدان النامية، ترتبط بشكل قوي بالتعرض الشديد للمواد الكيميائية السامة بما فيها مبيدات الهوام وباستخدامها على نحو غير ملائم.

٣- وعلى الرغم مما هو معلوم، منذ العديد من السنين، حول المخاطر المحتملة المحدقة بالصحة العمومية نتيجة لمواد كيميائية مثل الزئبق والرصاص والحريز الصخري فإن هناك مشكلات لاتزال تطرح. وهذه هي الحالة السائدة في البلدان النامية التي تمتلك، بشكل نمطي، موارد قليلة للغاية ترصدها لإدارة المخاطر

الكيميائية المحتملة. ومن المحتمل أن يؤدي النمو المتوقع في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها في العالم النامي إلى حدوث آثار سلبية أعظم على الصحة إذا لم يؤخذ بأسباب إدارة المواد الكيميائية على نحو سليم.

٤- وللتصدي للآثار الصحية السلبية الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة، فإن بالإمكان تحقيق مكاسب صحية هامة، إلى جانب العمل في القطاع الصحي، وذلك بالعمل مع سائر القطاعات مثل البيئة والنقل والزراعة. وتتم معالجة الآثار الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بما في ذلك اتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة (٢٠٠١) واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية (١٩٩٨). وقد وضع مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل، في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، إعلان بالي بشأن إدارة النفايات من أجل صحة الإنسان وأسباب رزقه. والمقصود بالقرار الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، والقاضي بتطوير صك دولي حول الزئبق، المساعدة على حل المشكلات الصحية الناجمة عن الزئبق. وتعتمد السلطات في بعض البلدان النامية إلى استخدام تصنيف منظمة الصحة العالمية لمبيدات الهوام بحسب الأخطار (٢٠٠٤) من أجل تنظيم استخدام مبيدات الهوام الخطرة بصرامة في مجال الزراعة.

٥- وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة لاتزال تحدث بعض الطوارئ الكيميائية التي تؤثر في صحة الإنسان وتقتضي استجابة من قبل النظام الصحي. ومن الأمثلة، في هذا الصدد، أن طمر النفايات السامة في كوت ديفوار عام ٢٠٠٦ أدى إلى تسجيل حوالي ٨٥ ٠٠٠ استشارة تتعلق بالصحة وإلى حدوث ثمانين وفيات؛ كما أن التسمم الجماعي ببروميدي الصوديوم في أنغولا في عام ٢٠٠٧ طال ٤٦٧ شخصاً؛ وعانى ١٠٠٠ شخص في السنغال، في الآونة الأخيرة، من التسمم بالرصاص الناجم عن بطاريات أُعيد تدويرها مما أدى إلى وفاة ١٨ طفلاً؛ كما أن مشكلة الاحتفاظ بمخزونات من مواد الهوام التي انتهت صلاحيتها لم تجد لها حلاً في العالم النامي. وهذه الأمثلة تشير إلى وجود حالة من التعرض لا يعرف عنها الكثير في العديد من البلدان النامية وهي تحدث على الرغم من وجود الكثير من الصكوك الدولية المعنية بإدارة المواد الكيميائية والتي يقصد بها صون صحة الإنسان. وهذه "الهوة" التي تفصل بين رسم السياسات وبين ما يحدث في الواقع لا بد من سدها على الصعيدين الدولي والوطني.

وضع النهج الاستراتيجي موضع التنفيذ من قبل الدول الأعضاء

٦- يتضمن النهج الاستراتيجي ثلاثة نصوص هي: إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاستراتيجية الجامعة للسياسات، وخطة العمل العالمية.^١ ويلبي (النهج الاستراتيجي) الحاجة إلى تقييم وإدارة المواد الكيميائية على نحو أكثر فعالية من أجل بلوغ الهدف المرسوم لعام ٢٠٢٠ والمشار إليه في الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ،^٢ والذي ينص على وجوب استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدي إلى السيطرة على الآثار الضائرة الهامة على صحة الإنسان وعلى البيئة عند أدنى حدودها. والجدير بالذكر أن النهج الاستراتيجي لا يُعد من الصكوك الملزمة قانوناً.

٧- وقد حث القرار ج ص ع ٥٩-١٥ الدول الأعضاء على مراعاة الجوانب الصحية المتعلقة بمأمونية المواد الكيميائية على النحو الكامل لدى تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعيد الوطني وعلى المشاركة في الجهود المبذولة من أجل وضعه موضع التنفيذ.

١ الوثيقة ج ص ع ٥٩/٢٠٠٦/سجلات/١، الملحق ١.

٢ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

٨- وستحضر الدول الأعضاء وسائر الجهات المشاركة المؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية المزمع عقده في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. وسيتيح المؤتمر فرصة أولى أمام الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في وضع النهج الاستراتيجي موضع التنفيذ. ومن المواضيع التي سيناقشها المؤتمر مسائل النفايات الإلكترونية والمواد النانوية المصنعة والمواد الكيميائية في الأدوات المستخدمة، والاستغناء التدريجي عن الرصاص في مواد الطلاء. ويشتمل المؤتمر على جزء رفيع المستوى يطرح في إطاره أحد مواضيع الصحة العمومية وعلى مناقشة مائدة مستديرة حول الصحة العمومية والبيئة وإدارة المواد الكيميائية.

٩- وللقطاع الصحي أدوار ومسؤوليات جسيمة يضطلع بها في مجال إدارة المواد الكيميائية، وتلك الأدوار والمسؤوليات تتعكس في أولويات القطاع الصحي في إطار النهج الاستراتيجي،^١ ومنها:

- جمع البيانات حول المخاطر الكيميائية المحتملة وإعلام الجمهور
 - الحيلولة دون حدوث الطوارئ الكيميائية والسيطرة عليها بما في ذلك علاج الضحايا
 - العمل مع القطاعات على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات والبحث عن بدائل أكثر مأمونية بالتركيز بوجه خاص على الفئات السكانية المستضعفة
 - تقدير الآثار المترتبة على سياسات إدارة المخاطر الكيميائية المحتملة عن طريق الرصد والتقييم
 - تقاسم المعارف والمشاركة في الآليات الدولية الرامية إلى حل المشكلات.
- ١٠- وبإمكان البلدان، وهي تمارس هذه المسؤوليات، تحسين الصحة العمومية بشكل أسرع، نسبياً، وتنفيذ النهج الاستراتيجي باتخاذ الإجراءات التالية:

- جمع المعلومات من أجل التعرف على المواد الكيميائية الخطرة التي يتعرض لها سكانها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بأهم المشكلات المطروحة
- التعرف على التدخلات الفعالة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي تشكل أكبر الهواجس في ميدان الصحة العمومية مثل الرصاص والزئبق والحرير الصخري (الأسبستوس). وبإمكان القطاع الصحي الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها البلدان التي نجحت في اتخاذ إجراءات فعالة في هذا الصدد
- تعزيز الترتيبات المحلية من أجل سيطرة قطاع الصحة العمومية على الطوارئ الكيميائية، وذلك بالتركيز على الوقاية والتأهب واكتشاف الأحداث في مرحلة مبكرة أو التقليل إلى أدنى حد من أثرها على الصحة العمومية، والاستجابة السريعة من أجل إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة وتجاوز الأزمة. واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) تلزم البلدان قانوناً بتطوير قدرات محسنة من أجل ترصد واكتشاف الفاشيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والتي قد تكون لها آثار دولية على الصحة العمومية

- الاستفادة من الترتيبات المؤسسية التي يشتمل عليها النهج الاستراتيجي، وذلك، مثلاً، بإدراج الأولويات الصحية في خطط التنفيذ الوطنية في إطار النهج الاستراتيجي، والمشاركة في التنسيق الوزاري بشأن المشكلات ذات الطابع المتعدد القطاعات واستخدام المحافل الإقليمية والدولية في إطار النهج الاستراتيجي من أجل إشراك سائر القطاعات في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية
- الاستفادة من الصندوق الائتماني التابع لبرنامج البدء السريع في إطار النهج الاستراتيجي، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يمول المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات وطاقت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التنفيذ. وقد تم، بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩، الموافقة على ٧٤ مشروعاً تبلغ تكلفتها الإجمالية ما يزيد على ١٤ مليون دولار أمريكي من المزمع تنفيذها من قبل ٦٠ حكومة وسبع من منظمات المجتمع المدني، وهذه المشاريع تعني ٧٣ بلداً منها ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً و/ أو الدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد حصلت إحدى عشرة وزارة من وزارات الصحة وتنظيم واحد من تنظيمات القطاع الصحي المنتمية إلى المجتمع المدني على تمويل لمشاريعها.^١

تيسير تنفيذ النهج الاستراتيجي من قبل الأمانة

١١- طلب القرار ج ص ٥٩-١٥ إلى المدير العام أن يتولى أمر تيسير تنفيذ النهج الاستراتيجي من قبل القطاع الصحي. ولمنظمة الصحة العالمية برنامج عمل نشط يُعنى بالسلامة الكيميائية كما أن أولويات القطاع الصحي في إطار النهج الاستراتيجي تنعكس في خطة عملها. ويتم الآن تعميم معلومات عن النهج الاستراتيجي على القطاع الصحي بما في ذلك وزارات الصحة ومراكز السموم وما إلى ذلك من الشبكات والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية. وللأمانة مركز اتصال يُعنى بالنهج الاستراتيجي كما أنها تزود أمانة النهج الاستراتيجي بخدمات موظف من الفئة المهنية (الفنية) نزولاً على الطلب الذي تقدم به المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

١٢- وتسهم أمانة منظمة الصحة العالمية في الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية المنعقدة في إطار النهج الاستراتيجي، كما دعت، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى عقد المؤتمر الأول المشترك بين الوزارات والمعني بالصحة والبيئة في أفريقيا (ليبفيل، ٢٦-٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٨). وتشارك المنظمة في المجلس التنفيذي للصندوق الائتماني التابع لبرنامج البدء السريع، وفي اللجنة التي تنتظر في الطلبات المقدمة للحصول على التمويل، كما أنها الوكالة التنفيذية لأربعة مشاريع تدخل في إطار برنامج البدء السريع. وتعمل المنظمة أيضاً مع شركائها داخل البرنامج المشترك بين المنظمات والمعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية،^٢ على إصدار توجيهات من أجل بناء القدرات القطرية والمواد المرجعية في البلدان.^٣ وعلاوة على ذلك تساعد المنظمة في الأعمال التحضيرية الخاصة بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية.

١ مشاريع وزارات الصحة: إدماج إدارة المواد الكيميائية في التخطيط الإنمائي في بيلاروس؛ إبراز مجال إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني في كازاخستان؛ إدارة بعض المسرطنات الصناعية ذات الأولوية في إندونيسيا وسري لانكا وتايلند؛ إعادة تدوير الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية الطويلة المفعول والتخلص منها في مدغشقر؛ إدارة مواد الهوام المستخدمة في إطار الصحة العمومية في المغرب؛ إنشاء سجل وطني لإطلاق الملوثات ونقلها في بنما؛ تعزيز إدارة المواد الكيميائية في بيرو والفلبين وأوروغواي. مشروع المجتمع المدني: المشروع الإقليمي المعني بالانتقال إلى أدنى حد من مصادر الزئبق المنزلية والذي تنفذه جمعية الأطباء المدافعين عن البيئة في الأرجنتين.

٢ منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بصفة مراقبين.

٣ يمكن الاطلاع على التفاصيل على العنوان التالي على شبكة الإنترنت www.who.int/iomc.

١٣- وستقدم الأمانة المزيد من الدعم للدول الأعضاء عن طريق:

- **تجميع وتبادل البيانات بشأن الآثار الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية التي تسبب هواجس كبرى في ميدان الصحة العمومية، إلى جانب المعلومات حول الإجراءات التي تكللت بالنجاح. وعلاوة على ذلك بإمكان المنظمة أن ترسي قواعد مؤشرات النجاح الرئيسية مثل مواعيد الاستغناء التدريجي عن استخدام الزئبق في الرعاية الصحية**
- **تقديم الدعم والإرشاد التقنيين، مثلاً، في مجال إدارة الطوارئ الكيميائية في ميدان الصحة العمومية وفي تقدير عبء المراضة الناجم عن المواد الكيميائية**
- **العمل مع أمانة النهج الاستراتيجي على تقديم الخدمات من أجل تيسير الاستفادة من الصندوق الائتماني التابع للنهج الاستراتيجي، وإنشاء شبكة غير رسمية تضم مراكز الاتصال التابعة للقطاعات الصحية من أجل تبادل الخبرات وجمع وتبادل المعلومات حول احتياجات القطاع الصحي في مجال بناء القدرات.**

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٤- جمعية الصحة مدعوة إلى أن تحيط علماً بالتقرير.

= = =